وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق

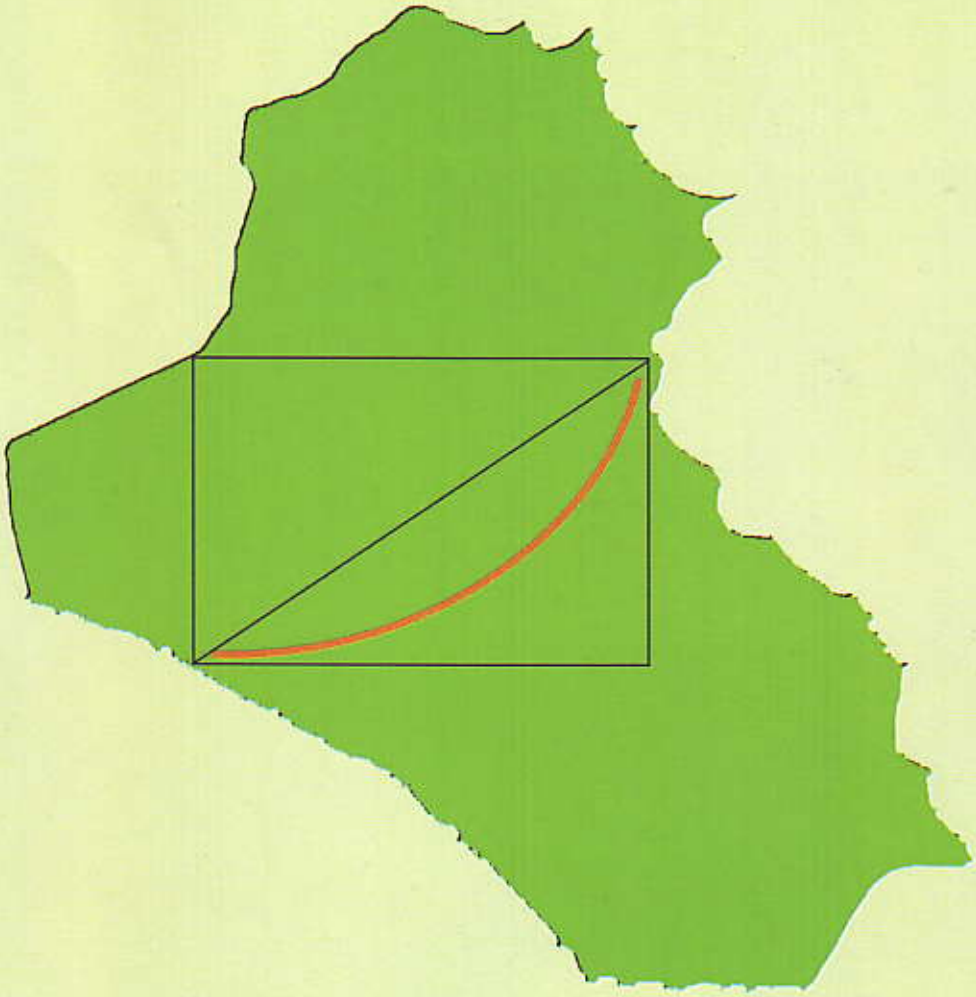

آذار 2009

بإشراف اللجنة الوطنية العليا لسياسات تخفيف الفقر وتوليد فرص العمل و شبكة الأمان الإجتماعية

1- أعضاء اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الاجتماعية

1. الدكتور مهدي محسن العلاق	وكيل الوزارة / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / رئيس الهيئة الاستشارية العليا لمشروع ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق.
2. الدكتورة عامرة محمد حسين البلداوي	عضو مجلس النواب
3. الدكتورة عابدة احمد الطائي	عضو مجلس النواب
4. السيدة آلاء عبد الله حمود السعدون	عضو مجلس النواب
5. الدكتور عبد الله البندر	مستشار في الهيئة الوطنية للاستثمار (ممثل هيئة المستشارين)
6. السيد زكي عبد الوهاب الجادر	مدير عام التنمية البشرية / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
7. الدكتور علي الزبيدي	مدير عام التخطيط التربوي / وزارة التربية
8. الدكتور إحسان جعفر احمد	مدير عام الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية / وزارة الصحة
9. السيدة ليلى كاظم عزيز	مدير عام التخطيط والمتابعة / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
10. السيد حسين منصور الصائغ	مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية/مجلس الوزراء
11. الدكتور كريم محمد حمزة	أكاديمي مختص / جامعة بغداد
12. السيد رياض فاخر الهاشمي	مدير عام دائرة التموين والتخطيط / وزارة التجارة
13. السيد محمود عثمان معروف	مستشار / مدير إحصاء السليمانية / إقليم كردستان
14. الآنسة نجاح جليل خليل	معاون مدير عام التنمية الاجتماعية / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / إقليم كردستان
15. السيدة نضال عبد الكريم	مدير قسم القطاع العام في دائرة الموازنة / وزارة المالية
16. الآنسة نجلاء علي مراد	مديرة أحوال المعيشة / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
17. السيد عبد الله حسن ماذي	مدير مركز التدريب والبحوث الإحصائية /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

2- أعضاء اللجنة الفرعية لمؤشرات قياس الفقر

1. الدكتور مهدي محسن العلاق	وكيل الوزارة / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / رئيس الهيئة الاستشارية العليا لمشروع ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق.
2. الآنسة نجلاء علي مراد	مديرة أحوال المعيشة / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
3. الآنسة باسمة محمد صادق	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / دائرة التنمية البشرية
4. الدكتورة رغداء ضياء صادق	وزارة الصحة / معهد بحوث التغذية
5. الدكتورة ايناس باسم خليل	وزارة الصحة / دائرة الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية
6. السيد قصي عبد الفتاح رؤوف	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية أحوال المعيشة
7. السيد رعد عبد الرزاق علي	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية أحوال المعيشة

3- أعضاء فريق التحليل الوطني

1. الدكتور مهدي محسن العلاق	7. الآنسة سندس جواد حسين
2. الآنسة نجلاء علي مراد	8. الآنسة ندى احمد أمين
3. السيد أياد جواد حسن	9. السيدة بشرى نصيف جاسم
4. السيد فاضل نايوخ خيزران	10. الآنسة فريال محمود كاظم
5. السيدة بسمة عبد الوهاب قدوري	11. السيد اميد بكر احمد
6. الآنسة داليا عبد اللطيف عبد القادر	12. السيد به شدار ايوب كريم

مقدمة

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع هيئة الإحصاء في إقليم كردستان و بدعم من البنك الدولي مسحاً اجتماعياً واقتصادياً واسعاً في عام 2007 شمل جميع محافظات العراق استمر لمدة سنة كاملة.

أظهرت نتائج المسح أن متوسط إنفاق الأسرة بلغ 907 ألف دينار شهريا بالأسعار المدفوعة و 1001 ألف دينار بأسعار السوق. أما متوسط إنفاق الفرد الشهري فقد بلغ 132 ألف دينار بالأسعار المدفوعة و 146 ألف دينار بأسعار السوق. كما بينت نتائج هيكل أو تركيبة الإنفاق إن نمط إنفاق الأسرة قد تغير مقارنةً بسنة 1993 حيث شكلت نسبة الإنفاق على الغذاء 36٪ من مجموع إنفاق الأسرة وهي تعد منخفضة مقارنةً بسنة 1993 التي كانت نسبتها 62٪ ، في المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة السكن و الوقود و الطاقة في سنة 2007 إلى 29٪ من مجموع الإنفاق مقارنةً بـ13٪ في سنة 1993 ، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة النقل و الاتصالات إلى 13٪ مقارنةً بـ5٪ في عام 1993.

بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري المستلم859 ألف دينار وبلغ متوسط دخل الأسرة بأسعار السوق 952 ألف دينار شهرياً. كما بلغ متوسط دخل الفرد المستلم 125 ألف دينار شهريا وبلغ 139 ألف دينار شهريا بأسعار السوق. ويلاحظ تقارب مؤشرات كل من إنفاق الأسرة ودخلها وهو أمر نادر في المسوح الأسرية.

الأسعار المدفوعة	:	هي الأسعار الفعلية التي دفعتها الأسرة لشراء السلع والخدمات خاصة بالنسبة لمواد البطاقة التموينية التي كانت بالأسعار التي دفعتها الأسرة للوكيل.
أسعار السوق	:	احتسب متوسط إنفاق الأسرة بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بأسعار السوق التجارية.
الدخل المستلم	:	الدخل الذي تستلمه الأسرة من جميع المصادر كالأجور والرواتب، الدخل من الأنشطة الاقتصادية، الدخل من الملكية، الدخول التحويلية مثل الرواتب التقاعدية و الرواتب الاجتماعية، والدخول التحويلية الأخرى كالمساعدات والإعانات.
الدخل بأسعار السوق	:	هو الدخل المستلم مضاف إليه الفرق بين أسعار السوق لمواد البطاقة التموينية والأسعار المدفوعة إلى الوكيل.

أظهرت نتائج مصادر الدخل إن نسبة الدخل من الأجور والرواتب بلغت 45٪ وشكلت أعلى نسبة بين مصادر الدخل الأخرى وتعد مرتفعة مقارنةً بالعقدين السابقين التي كانت لا تزيد عن 25٪ يليها دخل العاملين لحسابهم ودخول أصحاب العمل بنسبة 25٪ وهي تعد منخفضة عن العقدين السابقين، حيث كانت تشكل نسبة 39٪. أما الدخل من الملكية فقد ساهم بنسبة 20٪ من مجموع الدخل وساهمت كل من الدخول التحويلية والدخول التحويلية الأخرى بنسبة 5٪ من مجموع الدخل.

يعد احتساب خط الفقر ووصف ملامح الفقر واحداً من أهم استخدامات البيانات التي وفرها المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة. وعلى الرغم من أن محاولات عديدة تمت في العراق لاحتساب هذا الخط إلا أنها كانت تفتقر لمنهجية علمية دقيقة من جانب، كما إن آخر محاولة لقياس خط الفقر جرت عام 1993.

إننا إذ نقدم تقرير (خط الفقر وملامح الفقر في العراق) الذي أشرفت على إعداده (اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الإجتماعية) بالتعاون مع كل من اللجنة الفرعية لمؤشرات قياس الفقر، ووحدة التحليل الإحصائي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، والبنك الدولي، فإننا نأمل أن يكون توفير هذا المؤشر الوطني المهم منطلقا لبناء السياسات واتخاذ القرارات التي تهدف الى رفع مستوى معيشة الفرد والأسرة العراقية، لاسيما وإنه بُني على أساس البيانات العراقية، وضم إشارات مهمة لملامح الفقر جغرافياً. كما إن قياس الفقر في العراق الذي توفر في هذا التقرير سيكون منطلقاً مهماً تسترشد به اللجنة العليا لستراتيجية التخفيف من الفقر والخبراء الوطنيين والدوليين المنتدبين لإنجاز الستراتيجية منتصف العام الحالي (2009) والتي نرى ضرورة تبنّيها من قبل الحكومة ومجلس النواب الموقر كي تنعكس على تفاصيل الخطة الخمسية (2010 – 2014) وستراتيجية التنمية الوطنية.

قياس الفقر في العراق

يتطلب قياس الفقر ثلاثة أمور: (أ) مؤشر رقمي للرفاه؛ (ب) خط فقر، أي تحديد نقطة يكون الناس فقراء دون مستواها، (جـ) تقدير مدى الفقر (حجمه) دون الخط المقدر. واستكمالاً لوصف الفقر في العراق يسلط التقرير الضوء على ملامح الفقر جغرافياً.

1. المؤشر الرقمي للرفاه

1.1 إستُخدم مؤشر إنفاق الفرد على السلع والخدمات كمقياس للرفاه. وعلى الرغم من إدراك اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الإجتماعية إن متوسط إنفاق الفرد لا يغطي كل جوانب الرفاه، لكنه يعد مفيداً لتحديد أي من الأسر تعد فقيرة. ولابد من الإشارة إلى أن متوسط إنفاق الفرد تم التعبير عنه لأغراض احتساب المؤشر بالوحدات الحقيقية، أي تم تعديل هذا المؤشر لإزالة أثر اختلافات الأسعار نتيجة الموقع الجغرافي (المحافظات) والبعد الزماني (الإختلاف الموسمي).

1.2 كان وراء اختيار متوسط إنفاق الفرد كمقياس للرفاه بدلا من الدخل أو مؤشرات دليل التنمية البشرية اعتبارات عديدة. أولاً: إن الإنفاق هو الأقرب في التعبير عما نسعى إليه في قياس الحاجات الإنسانية أو الاستهلاك. وعلى الرغم من أن الدخل يُعدّ وسيلة مهمة لقياس إمكانية الصرف على جوانب الإستهلاك، لكنه يتّسم بالتذبذبات على المدى القصير (كالتذبذبات الموسمية في المناطق الريفية) بشكل يزيد على التذبذبات في الإنفاق، لذلك يُستبعد عادة في استخدامه كمقياس للرفاه. ثانيا: إن قياس الإنفاق أكثر دقة: فالناس يميلون إلى التسجيل المنخفض لدخولهم (بسبب النسيان، عدم الشفافية، الخوف من الحسد ...الخ) خلافا لحالة تسجيل الإنفاق، كما ان بعض أجزاء الدخل يصعب تشخيصها (كالدخل المتأتي من بعض أنشطة العمل، أو الدخول الخاصة بالإنتاج الزراعي المنزلي).

ترتبط مقاييس التنمية البشرية المباشرة، التي تتضمن حالة التعليم والصحة، بالرفاه بشكل واضح وتتطلب تحليلاً معمقاً. وتنطوي أدلة التنمية البشرية على صعوبة التعبير عنها بشكل محدد من خلال رقم واحد يختصر وصف مستوى التنمية البشرية (وفي حين يمكن جمع قيمة الإنفاق بالدينار على كل من التعليم والصحة، إلاّ إن ذلك لا يوضح ما إذا كان الوضع التعليمي ينبغي أن يستحوذ على وزن ترجيحي أعلى أو أقل من الوضع الصحي).

1.3 تُعتمد حصة الفرد من الإنفاق (Per Capita Expenditure, PCE) للتعبير عن الاستهلاك. إلاّ أنها لا تماثل بالضبط المجموع البسيط لكل فقرات الإنفاق. إذ إن متوسط إنفاق الفرد الحقيقي المستخدم هنا كمقياس للفقر، يختلف عن قيمة الاستهلاك الكلي في جوانب عديدة. أولا: إن متوسط إنفاق الفرد الحقيقي يعبر عن الإنفاق بأسعار السوق ليعكس قيمة الإستهلاك الحقيقي. وهذا يعني إن مفردات المواد التموينية مقيمّة بسعر السوق وليس بالسعر المدعم المدفوع من قبل الأسرة، كما إن استهلاك المواد الغذائية المنتجة من قبل الأسرة ذاتها معبّر عنه بأسعار السوق أيضا. ثانياً: ان متوسط إنفاق الفرد الحقيقي يستبعد أنواع الإنفاق التي تكتسب طابع الاستثمار وليس الإنفاق كشراء المساكن أو السلع المعمرة، لكنه يتضمن القيمة التقديرية للخدمات التي يحصل عليها الفرد من استخدامه تلك الفقرات.. ففي الوقت الذي تُستبعد قيمة شراء المسكن، يتم تضمين الإيجار

التقديري كما تستبعد قيمة شراء السيارة في حين يتم تضمين القيمة التقديرية للاستهلاك (الاندثار) المقسمة على الفترة المرجعية.

1.4 عكست نتائج المسح الإجتماعي و الإقتصادي للأسرة (IHSES) اختلافات واضحة في الأسعار. إذ ظهر إن الأسعار تتباين بنسبة 21٪ بين المحافظات (كما في الشكل رقم 1)، كما تتباين بنسبة تصل إلى 12٪ عبر أشهر سنة المسح (كما في الشكل رقم 2).

ولغرض إزالة أثر اختلافات الأسعار بين المحافظات وعبر شهور السنة بحيث تكون المقارنة في مستويات رفاه الأسر ممكنة، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن مستويات الأسعار في بعض المحافظات أعلى من غيرها، وان مستويات الأسعار تتغير عبر الزمن. ولذلك جرت عملية تضخيم متوسط إنفاق الفرد النقدي باستخدام الأرقام القياسية للبعدين المكاني والزماني باعتماد المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة (IHSES)، للحصول على متوسط إنفاق الفرد الحقيقي.

شكل رقم (1)
الرقم القياسي للأسعار حسب الشهور لسنة 2007

الرقم القياسي للأسعار في المحافظات (طريقة فشر)[1]

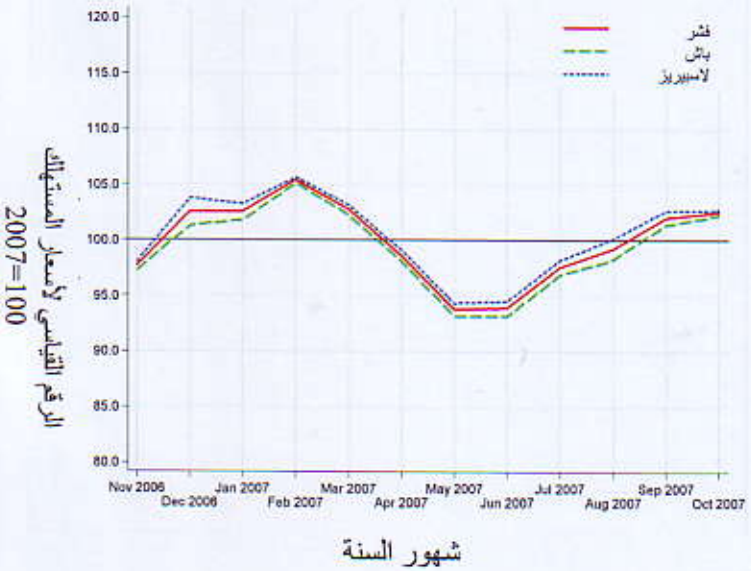

	المحافظات
111	دهوك
108	اربيل
104	سليمانية
101	بغداد
100	ديالى
97	كركوك
95	نجف
95	صلاح الدين
95	واسط
95	انبار
94	بصرة
93	بابل
93	نينوى
93	كربلاء
92	المثنى
92	القادسية
91	ميسان
90	ذي قار

1.5 قدر متوسط إنفاق الفرد الحقيقي بـ 127 الف دينار شهريا (97 الف ديناراً في الريف، و 139 الف ديناراً في الحضر). وبلغ معامل جيني2 28.5 (وهي قيمة منخفضة مقارنة بالمقاييس العالمية). لكن قيمة المعامل محسوبة بعد تعديل البيانات في ضوء الأرقام القياسية للأسعار (المكانية والزمانية)، أما قيمته الاعتيادية القابلة للمقارنة دولياً فقد قدرت بـ 30.9 وهي منخفضة أيضا مقارنة مع معاملات جيني للدول المجاورة (إيران 38.4، الأردن 43.6، تركيا 43.6).

---

[1] استخدمت صيغة فيشر (الجذر التربيعي لصيغتي لاسبيرز وباش) في تعديل متوسط إنفاق الفرد من القيمة الاسمية إلى القيمة الحقيقية (الثابتة)، لتقليل التحيز الناتج عن استخدام صيغة لاسبيرز التي تميل إلى إعطاء تقديرات مرتفعة لأنها تستخدم أوزان سنة أساس، وصيغة باش التي تميل إلى إعطاء تقديرات منخفضة لأنها تستخدم أوزان سنة المقارنة

[2] معامل جيني: هو مقياس للتفاوت في دخول الأفراد، وتتراوح قيمته بين 100 و صفر.. فكلما اقتربت قيمته من 100 زاد التفاوت في الدخول وكلما اقتربت قيمته من الصفر انخفض التفاوت.

شكل رقم (2)
توزيع متوسط إنفاق الفرد الحقيقي

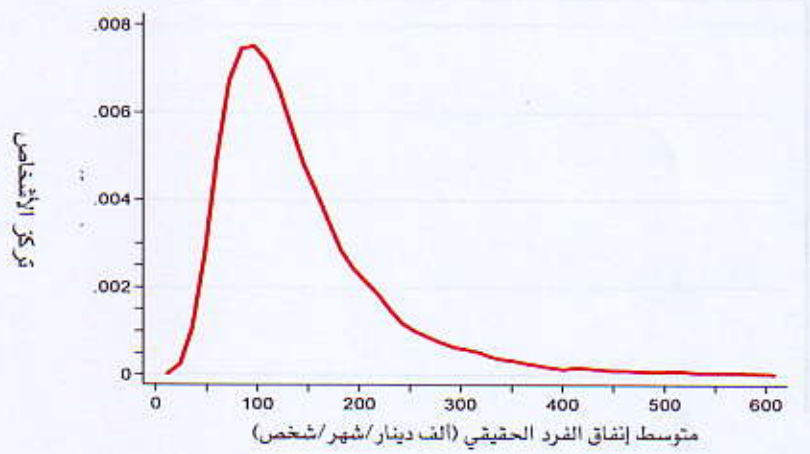

2. خط الفقر

2.1 يعكس مفهوم خط الفقر مستواً محدداً للرفاه. أي إننا نستخدم طريقة كلفة الحاجات الأساسية (Cost of Basic Needs, CBN)، التي يسود استخدامها إقليميا ودوليا. تقوم فكرة طريقة كلفة الحاجات الأساسية على وضع خط الفقر بحيث يكون مساوياً لكلفة حزمة استهلاكية كافية لمواجهة الحاجات الاستهلاكية الأساسية. وفي هذا المجال نشير إلى أن تحديد الحاجات الغذائية الأساسية سهلة ومباشرة، إذ تقدر الكلفة الأدنى لعدد السعرات الكافية للحفاظ على جسم سليم. أما تقدير الحاجات الأساسية غير الغذائية فهو أقل سهولة لإن تقدير الحاجات الشخصية في مجالات المسكن والملبس وغيرها تعتمد إلى حد كبير على الظروف والبيئة المحلية.

ولذلك فان خط الفقر يساوي ما يغطي الحاجات الغذائية الأساسية زائداً ما يغطي الحاجات الأساسية غير الغذائية :

خط الفقر = كلفة تغطية الحاجات الغذائية الأساسية + كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية

وفيما يأتي عرض لكيفية تطبيق هذه الصيغة لحساب خط الفقر في العراق[1].

2.2 يحسب حد خط فقر الغذاء كحاصل ضرب متوسط احتياجات العراقيين من السعرات × كلفة السعرة الحرارية الواحدة بموجب نمط تغذية عراقية مناسبة :

كلفة خط فقر الغذاء = عدد السعرات الحرارية اللازمة × كلفة السعرة الحرارية الواحدة

تعتمد حاجة الأفراد من السعرات الحرارية على أعمارهم، وجنسهم وأوزانهم. كما يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى النشاط البدني. وقد اعتمدت المعلومات المتعلقة بوزن الجسم حسب العمر والجنس من مصادر عديدة منها نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والفئات الهشة الذي

[1] هناك طريقة أخرى لقياس الفقر تسمى خط الفقر النسبي التي تهتم بقياس الفقر من منظور عدم المساواة. ولما كانت قيمة معمل جيني، كما مر سابقا، منخفضة في العراق، لذلك فان مستوى خط الفقر النسبي في العراق يشير إلى أن 16% من العراقيين يصنفون كفقراء، وهي اقل من المستوى المسجل في أمريكا (24%) وفي انكلترا (19%).

نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) عام 2007 ومؤشرات كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية (إذ لم تجمع بيانات أوزان الأشخاص في المسح الإجتماعي والقتصادي للأسرة).

وقد عدلت الاحتياجات بدلالة مستوى النشاط البدني للأفراد البالغين باعتماد معاملات منظمة الغذاء والزراعة الدولية. كما أخذ بنظر الاعتبار أن النشاط البدني للأفراد في ريف العراق يختلف عنه في المناطق الحضرية في العراق. كما عدلت الاحتياجات بإضافة سعرات أكثر للنساء الحوامل والمرضعات.

يبين الشكل رقم 3 احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية

شكل رقم(3)
احتياجات الافراد من السعرات الحرارية بحسب العمر والجنس

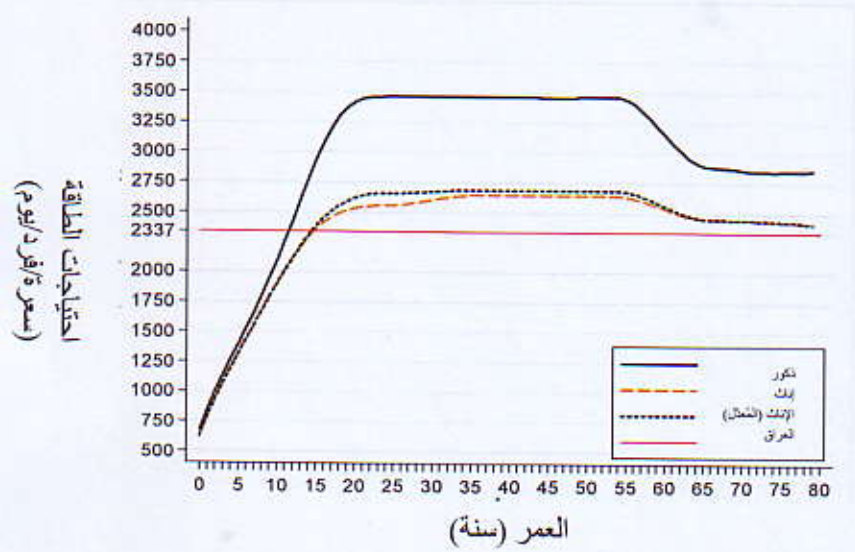

واعتمد تركيب السكان حسب العمر والجنس بموجب نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة كما يعكسه الهرم السكاني في الشكل رقم 4.

شكل رقم (4)
تركيب السكان العراقيين بحسب العمر والجنس

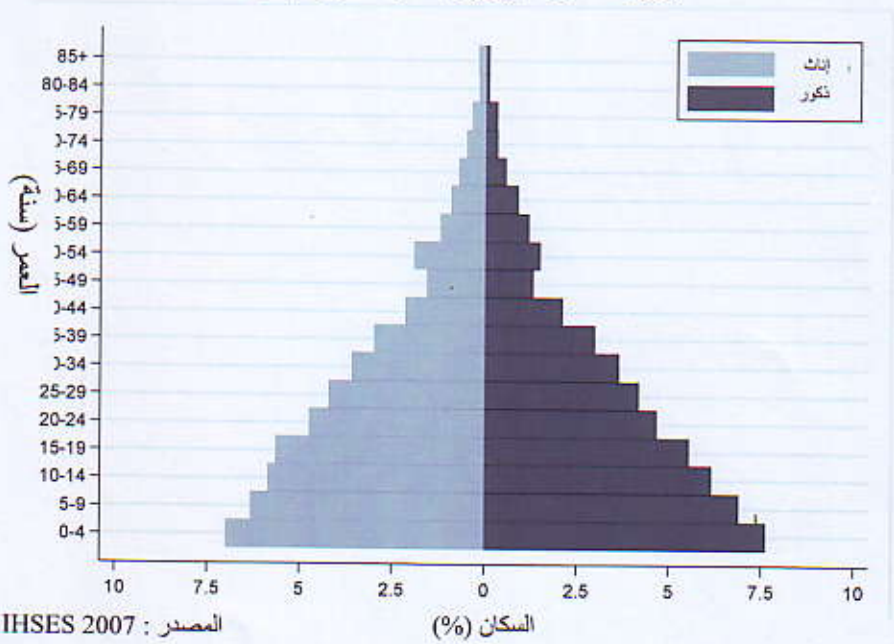

المصدر : IHSES 2007

قدر متوسط عدد السعرات الحرارية الكافية، بموجب التركيب العمري والجنس، بـ 2332 سعرة حرارية/فرد/يوم.[1]

استخدمت بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة لحساب كلفة السعرة الحرارية الواحدة من خلال الفئات العشرية لمتوسط إنفاق الفرد الحقيقي. ومن المعروف إن كلفة السعرة الحرارية أعلى في الفئات الأكثر رفاهاً بسبب نوعية الغذاء الأفضل أو بسبب السعر الأعلى.

وقد أقرت اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر قيمة وسيطة بين الفئتين العشريتين الثانية والثالثة[2] كمجموعة مرجعية لتحديد نوعية غذاء تعد مقبولة. وأظهرت النتائج إن كلفة السعرة الحرارية الواحدة هي 0.482 ديناراً

كلفة السعرة الحرارية الواحدة لكل فئة من فئات الدخل العشرية

الفئات العشرية	1 (الأفقر)	2	3	4	5	6	7	8	9	10 (الأغنى)
كلفة السعرة (بالدينار)	0.396	0.460	0.490	0.515	0.542	0.568	0.613	0.639	0.707	0.785

وبذلك فان كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد تقدر بـ 34250 ديناراً (2337 سعرة × 0.482 دينار × 30 يوم = 34250 ديناراً)

2.3 تحت فرضية إن الفرد العراقي ينفق على الغذاء ما يغطي كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية فعلاً، تم تقدير كلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (يشير الملحق (1) الى السلع والخدمات الداخلة في تحديد هذه الاحتياجات) حيث بلغت 42646 ديناراً للفرد الواحد شهرياً.[3]

2.4 مما سبق فان خط الفقر يُحسب بجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية (34250 دينار/ فرد/ شهر) مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية الأساسية (42646 دينار/ فرد/ شهر). ولذلك يكون خط الفقر في العراق مساوياً لـ76896 دينار/ فرد/ شهر (شكل رقم 5) وذلك بناءاً على أسعار 2007[4].

---

[1] إن هذا التقدير قريب من التقديرات المحسوبة في الدول المجاورة باستخدام المنهجية نفسها؛ في الأردن 2340 سعرة حرارية/فرد/يوم لعام 2008، مصر 2305 سعرة حرارية/فرد/يوم لعام 2002، في ايران 2209 سعرة حرارية /فرد/يوم لعام 2003، في سوريا 2205 سعرة حرارية/فرد/يوم لعام 2007، في اليمن 2193 سعرة حرارية/فرد/يوم لعام 2007، وفي تركيا 2100 سعرة حرارية/فرد/يوم لعام 2005.

[2] وُزع العراقيون على عشر فئات دخل (الفئة العشرية الأولى : تمثل أدنى 10% وهم الفئة الأفقر، والفئة العاشرة والأخيرة تمثل أعلى 10% وهم فئة الأغنى).

[3] هناك طريقة بديلة تقوم على أساس فرضية إن الفرد العراقي ينفق على المواد غير الغذائية ما يغطي كلفة الاحتياجات غير الغذائية الأساسية فعلا.. إلا إنها لا تعطي مؤشرات مناسبة بسبب تأثير نظام البطاقة التموينية.

[4] نظرا لاستقرار مستوى الأسعار عام 2008 حيث بلغ معدل التضخم 2.8% فقط فإن هذا التقدير يعد مقبولا.

شكل رقم (5)
خط الفقر في العراق بدلالة توزيع متوسط إنفاق الفرد الحقيقي

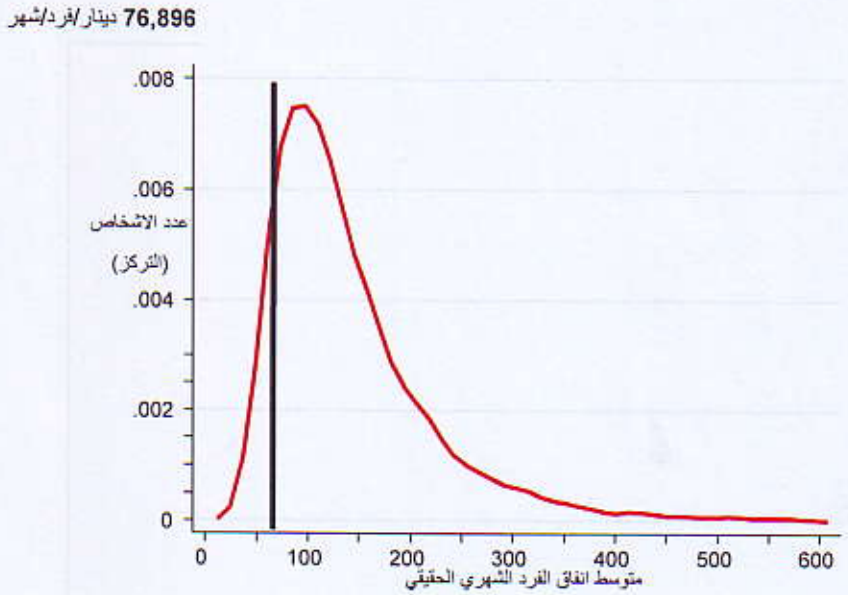

3. قياس مستوى الفقر

3.1 يقاس مستوى الفقر بمقياسين رئيسين مهمين هما؛ قياس حجم الفقر المسمى (Head count index) وقياس عمق الفقر المسمى بفجوة الفقر (Poverty gap index). يمثل قياس حجم الفقر نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وعلى الرغم من بساطة هذا المؤشر إلا انه غير حساس في توضيح التباينات في مدى عمق الفقر.

أما مؤشر فجوة الفقر فيوفر معلومات تفيد في معرفة كم هو مستوى إبتعاد الأسر عن خط الفقر. ويحسب من خلال جمع حالات الفرق في مستويات الفقراء عن خط الفقر (حاصل جمع الفروق بين إنفاق الفرد الحقيقي للفقراء وحد خط الفقر) وقسمته على عدد السكان الكلي.

ويستخدم قياس فجوة الفقر لتحديد الموارد اللازمة لانتشال الفقراء كي يتحولوا من مستوى دون خط الفقر إلى ما فوق ذلك المستوى.

3.2 حسبت قيمة حجم الفقر على مستوى العراق، وقد بلغت 22.9٪ (يتراوح بين حدين أدنى وأعلى هما 20.9٪ و 24.8٪ بمستوى ثقة قدره 95٪). أي أن ما بين ربع السكان وخمسهم، يستهلك دون مستوى خط الفقر.

أما فجوة الفقر على مستوى العراق فقد قدرت بـ4.5٪ (يتراوح بين حدين أدنى وأعلى هما 4.1٪ و 5.0٪ بمستوى ثقة قدره 95٪) أي إن جذور الفقر ليست عميقة، بمعنى أن مقدار استهلاك غالبية الفقراء هو قريب جداً من حد الفقر وان أية موارد إضافية محددة قادرة على انتشال الفقراء.

خلاصة قياس الفقر على مستوى العراق

قياس الفقر	المؤشر الوطني
حجم الفقر	22.9 %
فجوة الفقر	4.5 %

4. وصف موجز لمستوى الفقر جغرافياً

4.1. سيقدم تقرير تقويم الفقر الذي ستشرف على إعداده اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الإجتماعية تفصيلاً وافياً لأوجه الفقر في العراق وتحليل أسبابه ونتائجه.

وفي ما يأتي خلاصة لأهم تلك الأوجه:

4.2 يتركز الفقر في الريف العراقي بشكل أعلى من الحضر.

وعلى الرغم من أن غالبية العراقيين يسكنون في الحضر (حوالي 70٪)، فان أعداد الفقراء في الحضر والريف متساوية تقريباً.

خلاصة قياس الفقر في الحضر والريف

قياس الفقر	ريف	حضر
حجم الفقر	39.3 %	16.1%
فجوة الفقر	9.0 %	2.7%

ويتركز 13٪ من الفقراء في بغداد و 11٪ في البصرة.

4.3. تختلف المحافظات في مستوى كل من حجم الفقر وفجوة الفقر (عمقه). ففي حين يعد أكثر من 40٪ من سكان بعض المحافظات فقراء (في المثنى 49٪ وفي بابل 41٪ وفي صلاح الدين 40٪) فان هناك محافظات أخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن 10٪ (في دهوك 9٪ وفي اربيل 3٪ وفي السليمانية 3٪). وعموماً فان المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء (حجم الفقر) تزداد فيها فجوة الفقر أيضاً(تلاحظ الخارطة في الشكل 6).

شكل رقم (6)
حجم الفقر حسب المحافظات
(اللون الغامق يشير إلى فقر عال)

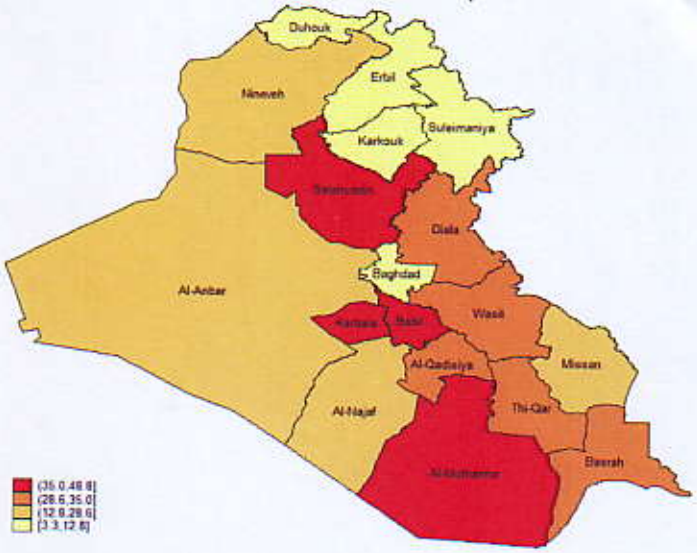

.4.4 إن مؤشرات الفقر على مستوى أصغر من مستوى المحافظات، تدلنا على مستويات فقر أعلى في بعض المناطق. فمؤشرات الريف في المثنى تشير إلى إن مستوى استهلاك 75٪ من سكانه يقل عن مستوى خط الفقر، وان فجوة الفقر فيها تصل إلى 24٪ وكذلك الحال في ريف محافظة بابل الذي تصل فيه نسبة الفقراء إلى 61٪ وتصل فجوة الفقر إلى 19٪، وفي ريف محافظة واسط حيث تصل فيه نسبة الفقراء إلى 60٪ وتصل فجوة الفقر الى15٪. فضلاً عن مستويات متقاربة في محافظات أخرى.

جدول رقم (7)
نسب الفقر وفجوة الفقر في المحافظات

المحافظة	نسبة الفقر H%	فجوة الفقر
دهوك	9	2
نينوى	23	4
سليمانية	3	1
كركوك	11	1
اربيل	3	1
ديالى	34	7
الانبار	21	4
بغداد	13	2
بابل	41	9
كربلاء	37	7
واسط	36	19
صلاح الدين	40	1
النجف	25	1
القادسية	35	1
المثنى	49	14
ذي قار	34	1
ميسان	27	1
البصرة	34	1
العراق	23	5